



التجمع الوطني الديمقراطي RASSEMBLEMENT NATIONAL DEMOCRATIQUE



أمل ... عمل ... تضامن

رؤية حول عمل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والأسرة

إن التجمع الوطني الديمقراطي منطلقا من كونه قوة اقتراح وتجديد ومشاركة، ما فتئ يناضل من أجل ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ومحاربة الغلو والتطرف وإشاعة الفكر التنويري وقيم الحداثة في ظل المقومات الثقافية والروحية للشعب الجزائري، موليا اهتماما خاصا لقضايا المجتمع ومنها قضايا الأسرة والمرأة والطفولة، بإدراجها ضمن أولويات عمله، وذلك ترجمة لثقافتها لأنه لا تنمية مستدامة من دون الاستثمار في المورد البشري.

لقد طورت بلادنا منذ استعادة السيادة الوطنية، سياسة أفقية تضع في مرتبة الأولويات، كل ما هو مرتبط بترقية حياة المواطن ، من خلال اعتماد برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية أدت إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

إن العولمة والتحولت العميقة والمتسارعة التي أحدثتها، تركت في أحيان كثيرة آثارا واضحة المعالم في المجتمعات ومؤسساتها الهيكلية، خاصة على بنية الأسرة ووظائفها وأدوارها، هذا إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها بلادنا.

من هذا المنظور، أخذت الاستجابة للمتطلبات الأساسية للأسرة، ابتداء من الألفية الجديدة، الطابع الاستعجالي، وهو ما تعمل على تحقيقه مختلف المخططات التنموية والبرامج الوطنية المتعلقة بشكل أساسي ، بالتعليم والصحة والعمل والسكن والتضامن الاجتماعي كذا الإصلاحات السياسية التي مست الإطار التشريعي الخاص بترقية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحكامة، تماشيا مع التطور الحاصل في المجتمع وتكيفاً مع المبادئ الإنسانية المتضمنة في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وإيماناً منه بالدور الفعال للأحزاب في بناء المجتمعات الحديثة، ساهم التجمع الوطني الديمقراطي، سواء على مستوى الهيئة التنفيذية أو المجالس المنتخبة وطنياً ومحلياً، في إثراء وتنفيذ سياسة الإصلاحات التي باشرها السيد رئيس الجمهورية. ولأن تحقيق مشروع مجتمع يحتاج لكل القوى الوطنية الفاعلة، فإن التجمع الوطني الديمقراطي، بناء على تجربته السابقة في مجال اهتمامه بقضايا المرأة والأسرة والطفولة، يضع بين أيديكم رؤيته في المجالات التالية:

مجال الأسرة: تعد الجزائر من الدول القليلة التي كرست حماية الأسرة ووضعتها على عاتق الدولة والمجتمع. وسعياً إلى الحفاظ على كيان الأسرة في ظل ما تشهده المجتمعات من متغيرات تؤثر مباشرة على طبيعة وآفاق دور الأسرة المعاصرة، يعمل التجمع الوطني الديمقراطي على تجسيد المحاور التالية:

تعميق المعرفة بتحويلات البنية الأسرية وجمع البيانات وتدوينها وتحليلها،

- تطوير برامج التوعية والتحسيس خاصة في مجال الوقاية وحماية الأطفال

والشباب من الآفات الاجتماعية،

- نشر الثقافة القانونية وترقية روح المواطنة والانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية،

ونبذ كل أشكال إثارة النعرات والفتن،

- التواصل والاتصال الدائم مع جميع شرائح المجتمع مباشرة وعبر شبكة

الانترنت وصفحات التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الإعلام المختلفة

المرئية والمسموعة،

- إشاعة ثقافة المساواة بين الجنسين والعمل إلى الارتقاء بها (المساواة) إلى

مرتبة الشراكة والتعاون،

- فتح نقاش حول الظواهر الاجتماعية لاسيما تلك المتعلقة بالتفكك الأسري،

انحراف الأطفال، انتشار المخدرات والهجرة غير الشرعية (الحرقة) وتصادم

العنف بأنواعه في فضاءات مختلفة (الأسرة، المدرسة، الفضاء

الخارجي)، الجرائم الالكترونية (cybercriminalité).

مجال المرأة: شكلت مكانة ودور المرأة محل ترقية دائمة ، إعمالا للمبادئ المنصوص

عليها في الدستور ومختلف القوانين التي عرفت مراجعة مستمرة. حيث قام المشرع

الجزائري في إطار إصلاح العدالة، باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى إعادة النظر

في مجموعة من القوانين تماشيا مع التطورات الوطنية والدولية.

وقد مست الإصلاحات كل من قانون الأسرة وقانون الجنسية وقانون العقوبات وقانون

الانتخابات وقانون الأحزاب وقانون توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة

وقانون يتضمن إنشاء صندوق النفقة وكذا قانون تجريم العنف ضد المرأة.

كما لقيت قضايا المرأة اهتماما خاصا، تعكسه المكاسب التي تحصلت عليها في

مجالات التعليم والتكوين والعمل والمشاركة السياسية التي عرفت قفزة نوعية.

وتعد المجالس المنتخبة ، منبرا تمارس فيه المنتخبات بامتياز ، سلطة صنع واتخاذ

القرار وفضاء للمرافعة حول قضايا المجتمع بشكل عام وقضايا المرأة بشكل خاص.

وحفاظا على ديمومة هذه المكاسب والارتقاء بها وتحقيق التمكين المطلوب، تظل الأحزاب السياسية القناة الأساسية لتشجيع النساء على الانخراط الواسع في العمل السياسي وهو ما حرص التجمع الوطني على تحقيقه منذ نشأته، عرفانا بالدور الرائد الذي تلعبه المرأة في نهضة المجتمع، وذلك من خلال التعبئة والتوعية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المناضلات في صفوف الحزب. وسيرتكز برنامج الحزب مستقبلا في مجال قضايا المرأة، على المحاور التالية:

- تعزيز مشاركة المرأة في هياكل الحزب من خلال العمل بنظام الحصص

(الكوتا) انسجاما مع القانون المتعلق بتوسيع مشاركة المرأة في المجالس

المنتخبة وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب للوصول إلى تحقيق المناصفة

(Parité)،

- تفعيل دور المنتخبات على مستوى البرلمان، للمشاركة بفعالية في العمل

التشريعي، كقوة اقتراح لدى عرض البرامج القطاعية والسياسات ومشاريع

القوانين واستعمال حق الرقابة والمساءلة في ما يخص تنفيذ البرامج،

-النضال من أجل تحقيق نفس الهدف (الكوتا) بالنسبة لتواجد المرأة في مراكز

صنع القرار لاسيما في الهيئة التنفيذية والوظائف العليا ومجالس الإدارة،

-التجند لاستقطاب الكفاءات والخبرات النسائية وتشجيعها على الانخراط في

صفوف الحزب،

-تعميق المعرفة بقضايا المرأة وجمع البيانات وتدوينها وتحليلها،

-العمل على التصدي للأفكار النمطية والممارسات التي تكبح تطلعات المرأة

وتعطل قدراتها من خلال حملات توعية،

-توسيع توعية النساء بحقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الوسط

الحضري والريفي،

-تعميق النقاش بخصوص المسائل المرتبطة خاصة بالمواطنة والمساواة بين

الجنسين ومحاربة العنف ضد المرأة والتمكين الاقتصادي لها،

محاربة الصور النمطية بخصوص دور المرأة في المجتمع من خلال التوعية
والحملات الإعلامية، وذلك لما للإعلام من دور أساسي في إحداث التغيير
الاجتماعي وتطوير الذهنيات والحد من القيود الاجتماعية و الثقافية .

آلية التنفيذ والمتابعة والتقييم: إن تجسيد أولويات الحزب في مجال المرأة والأسرة،
المذكورة أعلاه، استدعت إنشاء لجنة وطنية دائمة على مستوى الأمانة الوطنية كأداة
للتشاور والاقتراح وفضاء للحوار والاتصال وتبادل الخبرات ومناقشة مواضيع الساعة
بين المناضلين والمناضلات والمتعاطفين مع الحزب، تعنى بتمكين المرأة وتفعيل
مشاركتها وترقية دور الأسرة.

للاتصال: info@cnffds-rnd.dz